# بوعياش تقول كل شيء عن "جواز التلقيح" ومذكرة "المجلس" إلى الحكومة

هسبريس ـ الشرقي الحرش
الأربعاء 27 أكتوبر 2021 - 11:00

كشفت آمنة بوعياش، رئيسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان، سياق وخلفيات المذكرة التي وجهها المجلس إلى رئيس الحكومة، وأوصى من خلالها بإلغاء اعتماد "جواز التلقيح" واستبداله بجواز صحي.

وأوضحت بوعياش، في هذا الحوار مع جريدة هسبريس، وجهة نظرها في منع بعض المؤسسات التعليمية للتلاميذ غير الملقحين من متابعة دراستهم حضوريا، وكذا عن الخطوات المستقبلية التي سيتخذها المجلس للترافع من أجل إلغاء اعتماد "جواز التلقيح".

**وجهتم مراسلة إلى رئيس الحكومة بشأن فرض "جواز التلقيح". نود أن نقف وإياكم على دوافع هذه الرسالة؟**
انطلاقا من صلاحيات المجلس الوطني لحقوق الإنسان واختصاصاته، باشرنا، بعد الإعلان عن اعتماد "جواز التلقيح"، رصد وتتبع تنفيذ هذا القرار، فرصدنا احتجاجات وتفاعلات لمواطنات ومواطنين مع هذا الإجراء. كما توصلنا بشكايات من أشخاص حرموا من الولوج إلى إدارات عمومية أو خاصة لعدم توفرهم على جواز التلقيح، وتقييد بعض الحقوق من دون توفير إجراءات بديلة.

قد سجلنا في هذا السياق إشكالات مرتبطة بقرار اعتماد "جواز التلقيح"، تتجلى أساسا في توافد عدد كبير من المواطنات والمواطنين على مراكز التلقيح وصعوبات تقنية متعلقة بتحميل الجواز استمرت لأيام بعد دخول القرار حيز التنفيذ، بالإضافة إلى رصد حالات اكتظاظ وازدحام ناجمة عن تدابير وإجراءات تطبيق القرار، خاصة في ظل استمرار خطر الإصابة بـ"كوفيد 19".

باعتبارنا مؤسسة وطنية لحماية حقوق الإنسان والنهوض بها، وآلية انتصاف وطنية، وجهنا إلى رئيس الحكومة مقترحات وتوصيات عملية تستند إلى ما راكمناه بعد تقريرنا السنوي 2020، الذي تمحور حول تدبير الجائحة، وتستحضر التجارب المقارنة والنهوض بحقوق الأفراد من جهة وحماية السلامة العامة من جهة ثانية.

**اقترحتم جوازا صحيا في الوقت الذي تستمر الحكومة في فرض "جواز التلقيح". هل تعتقدون أن الفرصة لا تزال قائمة لتغير الحكومة اختيارها؟**
هذا هو مبتغانا. لقد اقترحنا على السيد رئيس الحكومة استبدال "جواز التلقيح" بجواز صحي، يشهد بتحصين الأشخاص الملقحين، وبشكل مؤقت من أخذ الجرعة الأولى من التلقيح، من يتوفر على شهادة كشف سلبي، من اكتسب مناعة طبية جراء التعافي بعد الإصابة بـ"كوفيد 19"، وأيضا من لا يمكنه أخذ اللقاح لأسباب محددة طبيا وعلميا.

اقتراحات المجلس تبتغي توفير بدائل واقعية وممكنة من أجل تخفيف الأثر ( (mitigationعلى حقوق الإنسان وفي الآن نفسه ضمان حماية الإجراءات المقترحة للصحة العامة، في ظل "كوفيد19".

**عدد من وسائل الإعلام تداولت فيديوهات تظهر قيام رجال الأمن بمراقبة توفر المواطنين على "جواز التلقيح" في الشارع العام.. ما رأيكم؟**
رصد المجلس بعض هذه الفيديوهات. وهي في مجملها ضمن الإشكالات التي تطرقنا لها في مراسلتنا للسيد رئيس الحكومة. الواقع أن مثل هذه الإشكاليات ترتبط بالأساس بإعمال قرار اعتماد "جواز التلقيح" دون تحديد فترة زمنية معقولة تسمح من جهة للمواطنات والمواطنين بالتكيف مع هذه التدابير، سواء بأخذ جرعات اللقاء أو استخراج الشواهد الطبية الضرورية، وتسمح من جهة ثانية للسلطات العمومية بتوفير الوسائل التقنية

27/10/2021 Conseil national des droits de l'Homme

الضرورية ذات الصلة ووضع السيناريوهات المحتملة من أجل الإعمال السليم لمثل هذا القرار.

**ما رأيكم في حرمان التلاميذ غير الملقحين من التعليم الحضوري؟**

الحق في التعليم حق أساسي وضروري، الحرمان منه انتهاك صريح لحقوق الإنسان، إذا لم تتوفر البدائل الممكنة، والتعليم عن بعد أحد هذه البدائل، على الرغم من أننا سجلنا في تقريرنا السنوي الصعوبات والإشكالات التي يجب التغلب عليها في هذا الإطار. يجب أن لا ننسى خطر الإصابة بكوفيد، خاصة في ظل الحديث عن موجة رابعة وظهور متحورات جديدة للفيروس. صحيح أنه يمكن تقييد بعض الحقوق الأساسية في ظل حالات الطوارئ، وهو ما تناولناها بشكل مستفيض في تقرير 2020؛ غير أن الأهم هو أن نجتهد في توفير البدائل الفعالة وتعزيزها بشكل استباقي وفعال ومستدام من أجل استمرار ضمان الحقوق وحمايتها.

**ما الذي تنتظرونه من الحكومة بعد مراسلتها؟**

سنعقد بداية نونبر حوارا مع مختلف الفاعلين، بمن فيهم المؤسساتيون وغير المؤسساتيين، للتداول حول اقتراحاتنا بوضع الجواز الصحي الذي يعكس من وجهة نظرنا مختلف الحالات، كما ذكرنا سالفا. مسؤولية الوصول إلى المناعة هي مسؤولية جماعية، وانخراط المواطنين والمواطنات والتواصل معهم بهذا الشأن يمثل العنصر الأساسي للوصول إلى هذا الهدف.

لا يفوتني، في الأخير، التشجيع على الانخراط الواعي والمسؤول في الحملة الوطنية للتلقيح ضد "كوفيد" من أجل الوصول إلى الحماية الجماعية... وأيضا التذكير بضرورة التقيد الصارم بباقي الإجراءات الاحترازية والوقائية الضرورية للحماية من العدوى، خاصة التباعد الجسدي وارتداء الكمامة.... هدفنا كذلك حماية الصحة العامة كأحد المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان.

https://www.hespress.com/%d8%a8%d9%88%d8%b9%d9%8a%d8%a7%d8%b4-%d8%aa%d9%82%d9%88%d9%84-%d9%83%d9%84-%d8%b4%d9%8a%d8%a1-%d8%b9%d9%86-%d8%ac%d9%88%d8%a7%d8%b2-%d8%a7%d9%84%d8%aa%d9%84%d9%82%d9%8a%d8%ad-%d9%88%d9%85%d8%b0-895011.html